بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الفلسفة الإسلامية

بحث بعنوان

حُجِّيَّةُ الدَّليلِ النَّقليّ عند الماتُريديَّة

لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية

مقدم من الباحث
أحمد يسري خضر

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور
عبدالحميد عبدالمنعم مدكور
الأستاذ بقسم الفلسفة الإسلامية
والأمين العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

شكر وتقدير

بداية أتوجه في هذا المقام بالشكر لله سبحانه وتعالى وليّ كل نعمة وفضل على ما هداني إليه في هذه الدراسة.

وانطلاقًا من قول النبي (صلى الله عليه وسلم): " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"، أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **عبدالحميد عبدالمنعم مدكور** أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم والأمين العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أكرمني بالإشراف على هذا البحث، رغم مشاغله العلمية والإدارية الكثيرة، فكان خير معين لي.

ولا أملك ردًّا على إحسانه عليَّ سوى التوجه إلى الله تعالى داعيًا له بالتوفيق والسداد وأن يبارك له في عمره وعلمه.

كما أقدم شكري وتقديري إلى الأستاذين الفاضلين:

الأستاذ الدكتور/ **مصطفى حلمي** أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

الأستاذ الدكتور/ **عزمي زكريا أبو العز** أستاذ الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة ومناقشتها وتقويمها وتوجيه كاتبها، وأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يجزيهما عني خير الجزاء.

بسم الله الرحمن الرحيم
المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فإن علم العقيدة هو أشرف العلوم، وتحظى دراسة قضاياه بأهمية كبيرة؛ وذلك لما يترتب عليها من بناء شخصية الفرد الإيمانية والفكرية معًا، فالعقيدة هي الأساس في بناء الفرد المسلم، وضبط مناحي نشاطاته جميعًا، وسعادة الإنسان في الدراين لا تحصل إلا بصحة إيمانه، ورسوخه في قلبه، ولا يكون ذلك إلا بوضوح الدواعي إليه من الحجج والبراهين.

ويمكن القول إن أية محاولةٍ لإصلاح الفرد المسلم اليوم- كنواة لتغيير واقع المجتمع والأمة بأسرها- ليس بوسعها أن تنشأ ابتداءً، أو تؤتي ثمارها المرجوَّة منها إلا إذا انطلقت من ميدان الإصلاح العقدي.

وقد أولى علماء الكلام المسلمون الاستدلال على المسائل والقضايا المطروحة والمطلوب تحصيلها علمًا أو الإيمان بها عقيدةً اهتمامًا بالغًا يتناسب مع ذلك الدور الذي يقوم به؛ إذ هو الطريق الأمثل لتحصيل المطلوبات وطرق العلم بها، وهو طريق الاعتقاد وتثبيت اليقين، لذا فهو يمثل قطب الرحى في علم الكلام وقضاياه.

إن منهج دراسة العقيدة هو: الطريقة التي يتبعها الناس لمعرفة دينهم وتقرير أصوله ومسائله ودلائله[1]، وذلك يشتمل على جانبين: جانب المصادر التي يستقي منها الناس معتقداتهم ومبادئهم وأفكارهم حول الحقائق الغيبية للكون وخالقه،

---

(١) انظر: عثمان علي حسن "منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة (١/١٩-٢١).

والإنسان والحياة، والجانب الآخر هو أسلوب تعاملهم مع هذه المصادر ليفهموا منها رأيًا معينًا؛ فإن اتفاقهم على مصدر معين لا يعني ضرورة اتفاقهم على الآراء المستخرجة منه؛ لاختلاف طرائق الفهم عند الناس.

ولذا يبدو لي أنه يتعين قبل النظر في مسائل العقيدة التفصيلية وتقريرها، البدء أولًا بتحديدٍ واضح المعالم للمنهج أو الطريقة التي تثبت بها تلك المسائل؛ إذ بدون الالتقاء حول هذا المنهج ستفترق المذاهب والآراء، ويتعذر الاجتماع على قول واحد، مع أن المفترض في أمور الاعتقاد أن تكون محل اتفاق بين الجميع، أو على الأقل يندر الخلاف حولها، وإذا جاز الاختلاف في الفروع دون خوف من وقوع ضرر أو نتائج سلبية، فإن النزاع حول مسائل العقيدة سَبَّبَ تَشَرْذُمًا وتَفَرُّقًا، أنتج –ولا يزال– أسوأ الأثر على وحدة الأمة واجتماعها.

ولكي يؤتي هذا المنهج ثماره المرجوة منه لا بد أن يشتمل على مجموعة من العناصر، ومن أبرزها ما يلي:

– تحديد المصادر المعرفية التي تُستقى منها مسائل العقيدة.

– ضبط قواعد الاستدلال بهذه المصادر، وطرق التعامل معها، وعلاقة كلٍّ منها بالآخر.

– ويتوازى مع العنصرين السابقين عنصر ثالث مهم، ويتمثل في نظرة نقدية فاحصة إلى التراث الموجود بين أيدينا، يتم فيها غربلة مناهج الاستدلال المتبعة عند مختلف الاتجاهات الفكرية من متكلمين، وفقهاء، وصوفية، وفلاسفة، والعمل على تقويمها إيجابًا أو سلبًا.

وتأتي هذه الرسالة لتمثل لبنة متواضعة تحاول الإسهام في تحقيق المنهج المشار إليه، ونظرًا لسَعته، وصعوبة الإحاطة بعناصره جميعًا في عمل واحد، فقد اقتصرت على إحدى جزئياته وهي دراسة موقف الماتريدية – وهي من أكبر المدارس

الكلامية، وأكثرها إسهامًا في مسيرة علم الكلام منذ النشأة، وعبر مراحل النمو والتطور المتتابعة – من حجية الدليل النقلي، ومدى الاعتماد عليه في إثبات مختلف الأصول العقدية جميعًا.

*** أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

من أهم الدوافع التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع:

١- كونه يعتني بدراسة منهج إحدى الفرق الإسلامية الكبرى مع بيان مصادرهم ومدى اعتمادهم على الأدلة عمومًا، والأدلة النقلية على وجه الخصوص في المسائل العقدية.

٢- لدراسة أدلة المذاهب الكلامية عمومًا أهمية واضحة في ترسيخ المسائل العقدية في قلوب معتقدي المذهب، والدفاع عن أصوله أمام مخالفيه، إذ الدليل قوام المدلول، ومتى صحَّ الدليل صحَّ المدلول، ولذلك نجد معظم المذاهب التزمت أصولها في الاستدلال والاستنباط، لتكون قائمة على أدلة ثابته لا يمكن نقضها.

٣- أن الدليل النقلي هو من أهم المصادر المعرفية التي تثبت عن طريقها مسائل الاعتقاد، نظرًا لكون الجزء الأكبر منها متعلقًا بأمور غيبية، خارجة عن مجال الحس البشري، ومتعالية على نطاق العقل ومدركاته، ومن ثم كان من اللازم وجود مصدر معرفي يتناسب معها، ولا يعني ذلك الغض من قيمة المصادر الأخرى كالعقل أو الحس أو الفطرة أو التقليل من شأنها، وإنما المقصود هو المواءمة بين طبيعة كل علم وموضوعاته، وبين مناهج الاستدلال المستخدمة فيه، ويبقى دور تلك المصادر في التأكيد والتقوية لما أثبته النقل، والدفاع عنه أمام شُبَه الخصوم واعتراضاتهم، وبذلك يحدث التوافق والتساند بينها، لا أن يُدّعى وجود خصام مفتعل أو تعارض مزعوم كان سببًا في كثير من المشاكل

والخلافات على مدار تاريخ الفكر الإسلامي الطويل.

وقد حاولت جلُّ الفرق الكلامية، ومن بينها الماتريدية –موضوع هذه الدراسة– أن تقيم أدلتها وحججها على دعامتين من النقل والعقل، مع المزاوجة بينهما في الاستدلال، لكن هذا التوازن المنشود كثيرًا ما أصابه الخلل، ومالت الكفة إلى أحد الجانبين، وكان من الطبيعي –وكما هو الحال في الموازين الحسية– أن يؤثر ذلك الميل على الكفة الأخرى، وينتقص من دورها ومكانتها.

وهذا ما حدث بالفعل مع الدليل النقلي، الذي تأثر كثيرًا من جرَّاء الميل إلى العقل، وإيثاره في عملية الاستدلال، مما أدى إلى تضييق مجالات الاستشهاد به، وصار مقصورًا على مسائل بعينها، وتحول عند البعض إلى مجرد مؤكِّد أو معضِّد لما ثبت عقلًا بدلًا من أن يكون مصدرًا مستقلًا بذاته، قادرًا على تأسيس سائر القضايا وإنشائها –ابتداء– دون الاعتماد على غيره.

ولم يكن هناك سبب حقيقي يدعو إلى ظهور تلك الاتجاهات المتصارعة، ما بين مُعلٍ من شأن النقل لكنه محقر للعقل، ومقلل من شأنه، ومحجم لدوره، وما بين من حكَّم العقل، وافتتن به، وتجاوز به حدوده، فأعطاه صلاحيات واسعة ومطلقة في كافة المجالات، وقد شوَّش هذان الاتجاهان على الوسطية الإسلامية الجامعة بين النقل والعقل، بتوازن عجيب، وتناسق فريد يجعل كلًّا منهما ضروريًّا للآخر، ومكملًا لدوره، فالنقل يخاطب العقل ويرتاد له المواطن التي لا يحسن ارتيادها، ولا يملك الخوض فيها، من عالم الغيب الفسيح، والعقل يفهم النص ويتدبره، ويستدل له وينافح عنه، ويهيئ له أفضل السبل للتطبيق والتنزيل على عالم الواقع[1]، والجميع من عند

---

[1] انظر: مقدمة د/ طه جابر العلواني لكتاب د/ عبد المجيد النجار "خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، بحث في جدلية النص والعقل والواقع" ص١٥، ١٧، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

الله، وحججه سبحانه تتوافق ولا تتنافر، وتتعاضد ولا تتعارض بحال من الأحوال.

ومهمة هذه الدراسة هي عرض الموقف الماتريدي من حجية الدليل النقلي، ومدى اعتمادهم عليه، ومسلكهم في التعامل معه، ومقدار الحيز الذي شغله من استدلالاتهم على مختلف المسائل العقدية، وحدود علاقته بالعقل وفاقًا أو خلافًا.

وليس الهدف من البحث مقصورًا على مجرد إعادة التناول لجانب من التراث الكلامي القديم، ومناقشته وتقويمه فحسب، وإنما الغاية الأبعد هي محاولة الاستفادة من النتائج التي قد يأتي بها في التخلص من السلبيات الموجودة في تلك المناهج، والعمل على إقامة قواعد منهجية جديدة في الاستدلال تحقق الأغراض المنشودة منها في وقتنا الحاضر.

ولعل من أهم الشروط الواجب توافرها لنجاح مثل هذه المحاولات العودة إلى استلهام نصوص القرآن والسُّنَّة، وتوظيف معانيهما، مع مزيد من الاعتماد عليها في مجال الاستشهاد على تقرير مسائل العقيدة وقضاياها.

وثمة ملاحظات ثلاث يمكن أن تثار حول عنوان الرسالة وهو "حجية الدليل النقلي عند الماتريدية" وتحتاج إلى شيء من الإيضاح والبيان:

الملاحظة الأولى: أنه ربما كان من الأفضل أن يقيد شقه الأول بصورة أكثر تحديدًا، فيصير "حجية الدليل النقلي في المسائل العقدية" بدلًا من إطلاقه هكذا، حيث يتسع مفهومه ليشمل جانبي الاعتقاد والتعبد معًا.

ولكني أظن أن ذكر الماتريدية، وهي مذهب كلامي في المقام الأول وليست مذهبًا فقهيًّا أو أصوليًّا- يصرف الذهن مباشرة إلى جانب الاعتقاد لا التعبد، كما أن عناوين المباحث داخل الفصول قد نصت على هذا التقييد، وإن كان هذا التوسيع من دائرة العنوان قد أفاد الرسالة حينما تعيَّن عليها دراسة موقف المدرسة من حجية الدليل المعين في مجال التعبد كمؤشر لبيان موقفها من حجيته في مجال الاعتقاد،

وهذا ما حدث في الكلام عن حجية أخبار الآحاد، وأقوال الصحابة.

الملاحظة الثانية: أن دراسة موقف الماتريدية ككل، منذ نشأة المذهب وعبر مختلف العصور– أمر في غاية الصعوبة، وربما أدى إلى إصابة البحث بالسطحية وعدم التعمق والاستقصاء، وكل ذلك مخالف لقواعد المنهج العلمي وبدهياته المقررة، وكان من الأفضل الاقتصار على فترة زمنية محددة، أو أشخاص بأعينهم من بين أئمة المذهب.

لكنني آثرت ترك الموضوع على هذا الحال لأنه أجدر بإعطاء صورة متكاملة عن موقف المدرسة الماتريدية دون الاقتصار على فترة أو أشخاص بأعينهم، وبذلك تُسد ثغرة في خدمة البحث العلمي، يمكن التغلب على عقبة امتداد الفترة الزمنية التي يعالجها البحث بالتركيز على الشخصيات البارزة في كل مرحلة، ومحاولة عرض مواقفها تفصيلًا، أما الشخصيات الأخرى فتذكر بصورة عابرة وعلى سبيل الإيجاز.

الملاحظة الثالثة: أن موضوع الرسالة عن الدليل النقلي ومدى حجيته، ومع ذلك فالدليل العقلي يعد بمثابة الغائب الحاضر في ثنايا البحث وسائر مسائله وتفصيلاته.

وذلك لأنه من الصعب جدًّا الفصل التام بين الدليلين، فالنقل لا يُفهم إلَّا بالعقل، واستخدام النصوص السمعية كثيرًا ما يتلون ويتشكل بحسب عقلية المتعامل معها وأفكاره السابقة، كما أن نظرة المدرسة الماتريدية إلى حدود العلاقة بين الدليلين قد أثرت كثيرًا على الاحتجاج بالنقل، بحيث صار من أهم شروط الاعتماد عليه أن يكون متوافقًا مع العقل وغير معارض له، ولا ننسى أيضًا أن عددًا من المتكلمين قد انتهى إلى استحالة وجود الدليل السمعي المحض، والموجود إما أن يكون دليلًا عقليًّا خالصًا، وإما أن يكون دليلًا مركبًا من النقل والعقل معًا[1]، وبذلك يتعذر الحديث عن

([1]) انظر: الرازي "الأربعين في أصول الدين"، ص٢٢٣، ٢٢٤، الآمدي "الإحكام في أصول الأحكام"، (١٢/١)، والإيجي "المواقف"، ص٣٩، التفتازاني "شرح المقاصد" (٣٩/١).

النقل دون التعرض للعقل والعلاقة بينهما.

***الدراسات السابقة :**

١- بحث بعنوان: "العقيدة الماتريدية" للباحث/ أحمد أبو الخير محمد أيوب، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم٦٢٥، سنة ١٩٥٥م، والبحث يتناول المسائل الاعتقادية عند الماتريدية، ولم يتناول إلا الإمام الماتريدي وبعض المسائل الكلامية عنده، ولم يتطرق لآراء أعلام المذهب، ولم يتناول دراسة منهجية للدليل النقلي من قريب أو بعيد.

٢- بحث بعنوان: "منهج الأشاعرة والماتريدية في علم الكلام مع دراسة تطبيقية لمنهج كل منهما في الإلهيات، للدكتور/ محمد حسن أحمد حسانين، رسالة دكتوراة (١٤٠٤هـ-١٩٨٣م)، من قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين جامعة الأزهر، بإشراف الأستاذ الدكتور/ صالح موسى شرف، وكما هو واضح من عنوان هذه الدراسة فإنها تتناول جانبًا واحدًا من جوانب علم الكلام وهو الإلهيات، وأيضًا فإنها دراسة عامة غير مقتصرة على الفكر الماتريدي.

٣- بحث بعنوان: "طرق الاستدلال على المسائل الإلهية بين المعتزلة والماتريدية"، للباحث/ عبدالله نور عبدالله، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم١١١٢، سنة (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، تعرض البحث لطرق وأساليب الاستدلال على المسائل الإلهية فقط، مع بيان جوانب الاتفاق والاختلاف فيما بينها.

٤- بحث بعنوان: "حجية الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة"، للدكتور/أحمد قوشتي عبدالرحيم مخلوف، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم ١١٧٢، سنة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، حاول فيها الكشف عن الدليل النقلي بين المعتزلة والأشاعرة عبر مرحلتين ضروريتين: الأولى: إثبات حجية الدليل في نفسه، وصلاحيته للاستشهاد به على تقرير المسائل العلمية العقدية. الثانية: الاحتجاج الفعلي به على

هذا النوع من المسائل، ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة "حجية الدليل على المستوى التطبيقي" أو "حجية الدليل من حيث الاستدلال"، معتمدًا في ذلك على تحديد المصادر المعرفية التي تستقى منها مسائل العقيدة، وكذلك ضبط قواعد الاستدلال، وطرق التعامل، وعلاقة الدليل النقلي بالعقلي في الاستدلال، وقد تناول الدليل النقلي لدى المعتزلة والأشاعرة فقط.

٥- بحث بعنوان: "قضايا الخلاف الكلامية بين الأشاعرة والماتريدية "، للباحث/ محمود سلامة سيد عبد الواحد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم-جامعة القاهرة، برقم١٢١٨ سنة١٩٩٩م، وكما هو واضح من عنوان البحث، تعرض البحث للمسائل الخلافية، ولا علاقة له بالدليل النقلي.

٦- بحث بعنوان: "جهود المدرسة الماتريدية في الرد على أهل الديانات الأخرى"، للباحث/ أحمد حمدي أحمد علي، كلية دار العلوم، برقم١٨٩١، سنة ٢٠٠٨م، والبحث يعرض لجهود المدرسة الماتريدية في الرد على أصحاب الديانات الأخرى دون تناول للدليل النقلي عند الماتريدية.

٧- بحث بعنوان: "الفكر الكلامي للمدرسة الماتريدية في القرن السادس الهجري" للباحث/ عابد أحمد خدر، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، برقم٢٧٤٩، سنة (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م)، وهذا البحث رصد لحالة هذا الفكر، وأعلام المذهب خلال القرن السادس الهجري فقط، وتناول الدليل النقلي بصورة عابرة خلال القرن المشار إليه فقط، وكان التركيز على المسائل الكلامية عند أئمة هذا القرن.

٨- بحث بعنوان: "البناء المنهجي للمذهب الماتريدي حتى نهاية القرن السابع الهجري" للباحث/ إبراهيم حامد محمود نور الدين، رسالة دكتوراة، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة، بإشراف أ.د/محمد السيد الجليند، سنة (١٤٣٩هـ-٢٠١٨م)، تناول فيها الباحث البناء المنهجي للمذهب الماتريدي، وتكلم على الدليل النقلي بشكل سريع

دون التفصيل في مكوناته، ولم يتكلم عن حجية كل دليل من الأدلة النقلية وإنما اكتفى عن الكلام عن حجيته بشكل عام عند الماتريدية دون الدخول في تفصيلاته.

- وبعد عرض الدراسات السابقة يتبين أنها لم تتناول الدليل النقلي بصورة مفصلة، وسوف أتناول خلال هذه الدراسة الموقف الماتريدي من حجية الدليل النقلي، ومدى اعتمادهم عليه، ومسلكهم في التعامل معه، ومقدار الحيز الذي شغله من استدلالاتهم على مختلف المسائل العقدية، وحدود علاقته بالعقل وفاقًا أو خلافًا.

*** منهج البحث:**

وقد اقتضت طبيعة الموضوع، أن يكون المنهج الذي سارت عليه الدراسة متعددًا وليس واحدًا، فهناك **المنهج التحليلي** الذي يرصد الرأي أو الفكرة، ويحدد المراد منها في الاصطلاحات المختلفة، محللًا عناصرها وأسسها مع البحث عن عوامل نشأتها وظهورها، وبيان الآثار المترتبة عليها، وبجانبه **المنهج التاريخي** الذي يتتبع جذور نشأتها الأولى، ثم نموها وتطورها، ومراحل انتقالها من فرد لآخر داخل المذهب.

وهناك أيضًا **المنهج المقارن** الذي يحاول بيان أوجه التشابه أو الاختلاف بين موقف المدرسة الماتريدية –محل الدراسة– وغيرها من الاتجاهات والمدارس الكلامية الأخرى ، مع الاهتمام بإبراز علاقات التأثير والتأثر، وإضافة لذلك فلا غنى عن **المنهج النقدي** الذي ينأى عن التسليم المجرد، ولا يكتفي به، وإنما يناقش ويبحث، وينقد ويُقوِّم، ويتبنى ويرفض؛ ليصل في نهاية المطاف إلى أرجح الأقوال وأولاها بالقبول.

*** خطة البحث:**

وأما خطة البحث وطريقته في التبويب والتقسيم فقد انطلقت من خلال فكرة أساسية، مفادها أن عملية الاستدلال في مجال العقيدة تتم عبر مرحلتين ضروريتين:

الأولى: إثبات حجية الدليل في نفسه، وصلاحيته للاستشهاد به على تقرير

المسائل العلمية العقدية، وتتنوع هذه المرحلة بحسب طبيعة الدليل المستخدم فيها، نقليًّا كان أو عقليًّا.

ولما كان موضوع دراستنا هو الدليل النقلي، الذي وصل إلينا في جزء منه في صورة مرويات(القرآن) منقولة من جيل لآخر؛ فلا بد من التأكد من حجيته في نفسه أولًا، ثم من مدى صحة نقله وطريقة وصوله إلينا، ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة "حجية الدليل على المستوى النظري" أو "حجية الدليل من حيث الثبوت".

الأخرى: الاحتجاج الفعلي به على هذا النوع من المسائل، ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة "حجية الدليل على المستوى التطبيقي" أو "حجية الدليل من حيث الاستدلال".

وليس هناك تلازم في جميع الأحوال بين المرحلتين المذكورتين عند متكلمي الماتريدية، فربما كان الدليل حجة في نفسه، لكن الاحتجاج الفعلي به لا يتم؛ نظرًا لوجود موانع تحول دون ذلك، مما يدعونا إلى دراسة كل مرحلة على حدة وفي باب مستقل.

وفي ضوء الفكرة السابقة جاءت الدراسة في مدخل تمهيدي، وبابين، وخاتمة، إضافة للمقدمة التي بين أيدينا، وذلك على النحو التالي:

- **المدخل التمهيدي:** وقد تناول عددًا من المصطلحات التي ينبني عليها موضوع الرسالة بالتعريف والبيان، واشتمل على ثلاثة مفاهيم مأخوذة من العنوان، وهي: الحجية، والدليل، والدليل النقلي، ثم مصطلح رابع وهو الدليل العقلي؛ نظرًا لارتباطه الوثيق بالدليل النقلي، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك من قبل.

- **الباب الأول: حجية الدليل النقلي من حيث الثبوت:**

وقد قسمته إلى أربعة فصول، يتناول كل فصل منها واحدًا من الأدلة النقلية